مركز
السياسة
الدولي للنمو الشامل

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 201

يونيو 2013

لماذا تحتاج الإقتصادات الناشئة إلى سياسة إجتماعية: حالتي الصين والهند

أرجان دي هان، مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) [1]

تُعيد الإقتصادات الناشئة تشكيل القوة الإقتصادية العالمية. فقد حققت معدلات نمو فاقت بإستمرار المعدلات التي حققتها قوى الهيمنة القديمة، كما تمكنت من التغلب على آثار الأزمة المالية بشكل جيد للغاية. وفي حين أن هذا الصعود إرتبط بالإندماج في الأسواق العالمية، إلا أنه لم يرتبط بتحرير جامح، بل كان تدخل الدولة الفعال وراء جزء كبير من قصة النمو.

ماذا عن دور السياسات الإجتماعية في هذا التحول العالمي؟ الكثير من أدبيات علم الإقتصاد إما لا يعير إهتماماً كبيراً بالسياسة الإجتماعية أو يعتبرها ثانوية أو في أحسن الأحوال جزء متبقي أو في أسوأ الأحوال عدواً للسوق. وفي الإقتصادات الناشئة، أيضا، هناك وجهات نظر قوية ترى بأن السياسة الإجتماعية تهدد النمو- على سبيل المثال، من خلال خلق "الإعتماد على الرعاية الإجتماعية" أو من خلال "إستنزاف الموارد المالية." ومع ذلك، فإن التاريخ الإقتصادي في دول منظمة التعاون والتنمية وغيرها، كما جري تحليله لاسيما في مشروع معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الإجتماعية وعلى رأسه ثانديكا مكاندواير (UNRISD 2006)، يشير إلى أن هناك دوراً هاماً للسياسة الإجتماعية في التحولات الإقتصادية. السياسات الإجتماعية المستدامة هي تلك التي وضعت كجزء من السياسات الإقتصادية والتحول، والتي تشكل بدورها ظروف تعزيز الأسواق والإنتاجية.

ويناقش دي هان (2013) دور السياسة الإجتماعية في التحول الإقتصادي لكل من الصين والهند. ويحلل المؤلف كيف أن "التحول العظيم" في كلا الدولتين- النمو الإقتصادي السريع، والتوسع العمراني والهجرة - شَكَّل إستجابات السياسات الإجتماعية، حتى وإن كانت متأخرة. ورغم أن الإنفاق الإجتماعي في كلا الدولتين يبدو منخفضاً نسبياً، ورغم أنه لا يزال هناك نواقص عديدة من حيث الحماية الإجتماعية الفعالة، إلا أن السياسات الإجتماعية في كلا الدولتين تتطور بسرعة، حيث يوجد في الصين مثلاً أكبر برنامج تأمين صحي للريف في العالم، ويوجد في الهند المخطط الوطني لضمان التوظف في الريف (NREGA). وكون السياسات إزاء الأقليات هي جزء لا يتجزأ من السياسات الإجتماعية للدولة يتفق مع نهج أوسع نطاقا يهيئ بدوره الظروف لعلاقات الدولة بالمواطن وكذلك بالسوق.

وللإختلافات السياسية والمؤسسية بين الدولتين أثر كبير على كيفية تطور السياسات الإجتماعية، بطبيعة الحال. في الصين، إصلاح السياسات الإجتماعية مدفوع مباشرة بالخصخصة واسعة النطاق التي خلقت فجوات كبيرة في الحماية الإجتماعية، ولامساواة متزايدة وإضطرابات إجتماعية. إن خيارات السياسة العامة التي يتم إتخاذها هي نتائج عملية تنافس سياسي - كما هو الحال في أماكن أخرى- وهي بدورها لها آثار هامة على علاقات الدولة بالمواطن. ومع سعي السياسة الإجتماعية في الصين نحو التغطية الشاملة فإن خياراتها تظهر عناصر قوية من التَّوجُّه 'المُنْتِج'، الأمر الذي يبقي على الإنفاق الإجتماعية منخفضاً (على الرغم من حزمة التحفيز بعد الأزمة المالية)، ويجعل مثلاً، برامج التخفيف من حدة الفقر تركز على تعزيز الإنتاجية والتحول الإقتصادي. وتوازن الحكومة الصينية عملية صنع القرار المركزية مع التجريب الأوَّلي قبل طرح الخطط الوطنية. وللحكومات المحلية دور حاسم في التنفيذ، وتعزيز التركيز على الإستثمار الإقتصادي، والحفاظ على الإستثمار الإجتماعي عند مستوى منخفض ، ولا سيما في المناطق الأكثر فقراً.

وتظهر المقاربات في الهند إختلافات ملحوظة عن تلك الموجودة في الصين، مدفوعة من جهة بالتاريخ، ومن جهة أخرى بسبب الإختلافات السياسية- رغم أن الإنفاق الإجتماعي في الهند ظل منخفضاً جداً. ورغم الأيديولوجية الشمولية، غالبا ما تقوم البرامج الإجتماعية على الإستهداف. وقد ساهمت التعددية السياسية و"سياسة بنك الأصوات الإنتخابية" في برامج متعددة وغير منسقة غالباً. وللسياسات الإجتماعية في الهند تركيز أقوى بكثير من الصين على 'الرعاية الإجتماعية "حيث توفر حماية سبل المعيشة أو الرفاه، مع إيلاء إهتمام أقل للتحول الإقتصادي-على سبيل المثال، من حيث الترويج للإنتقال من الريف إلى الحضر. وعلى غرار الصين، وربما لأن الأمر لامفر منه نظراً لحجم كلا الدولتين، تنفذ السياسات الإجتماعية في الهند من خلال هياكل لامركزية، مع نجاحات بارزة في مجال تعزيز مشاركة المواطنين في التنفيذ، ولكن أيضا يحتمل أن تبقي المستوى المقدم لأفقر المناطق منخفضاً وتزيد التشرذم.

وبالتالي، السياسة الإجتماعية ليست مجرد إعادة توزيع للدخل أو الثروة الناتجة عن النمو الإقتصادي؛ بل هي جزء لا يتجزأ من طريقة هيكلة العمليات الإقتصادية، وهو دور يتغير ولكن يحظى بأهمية متزايدة مع إنفتاح الإقتصاد. وتظهر هذه السياسات الإجتماعية قدرا كبيرا من إستمرارية المسار والإرتباط بشكل وثيق بتاريخها الوطني والأيديولوجيات ونماذج المواطنة والإدماج، والهياكل البيروقراطية.

وقد يكون مغرياً إجراء مقارنة بين نتائج نظامي الدولتين، ولكن مثل هذه المقارنات يمكن أن تتم فقط بعناية كبيرة. وتشير المقارنات أن تنفيذ السياسات الإجتماعية سيختلف جذرياً بسبب السياق المؤسسي. وهذا يقترح جدول أعمال كبير للبحوث، سواء من الناحية النظرية و من الناحية التطبيقية. إن فهم تأثير السياسة العامة على الرفاه والنمو، فمن الأهمية بمكان – وهذا بطبيعة الحال أمر أكثر تحدياً - النظر فيما وراء الخطط الفردية. هناك حاجة واضحة لتحسين البيانات المقارنة (حول الإنفاق العام) بما يسمح لفهم دور الدولة في إعادة التوزيع ومعالجة اللامساواة (على سبيل المثال، وستج وآخرون، 2013). وثمة حاجة واضحة لتجاوز تحليل- و"تعلم دروس'- فعالية الخطط كما شاع ولا سيما من خلال التجارب العشوائية المراقبة، والتركيز على الميزات المؤسسية للخطط والظروف الإدارية والسياسية الأساسية.

المراجع:

De Haan, Arjan (2013). 'The Social Policies of Emerging Economies: Growth and Welfare in China and India', IPC-IG Working Paper No. 110. Brasília, International Policy Centre for Inclusive Growth.

Lustig, N., C. Pessino and J. Scott (2013). 'The Impact of Taxes and Social Spending on Inequality and Poverty in Argentina, Bolivia, Brazil, Mexico, Peru and Uruguay: An Overview', Commitment to Equity Working Paper, No.13. New Orleans, LA, Commitment to Equity Database, 1 April 2013, <http://www.commitmentoequity.org/publications/latinamerica.php> (accessed 9 April 2013.(

UNRISD (2006). 'Transformative Social Policy: Lessons from UNRISD Research', Research and Policy Brief, No. 5. Geneva, United Nations Research Institute for Social Development.

ملاحظة:

1. أرجان دي هان هو مدير برنامج، دعم النمو الشامل، مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC)، كندا. وجهات النظر والآراء الواردة في هذا المقال هي آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة آراء مركز بحوث التنمية الدولية.

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني :.ipc@ipc-undp
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : 5000 2105 61 55+

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

اضغط و علق